

الفصل 8 - لا يخضع الى أحكام الفصول 5 و 6 و 7 من هذا الامر ، الاشخاص الماديون أو المعنويون الذين يقومون بتوريد المعدات بصفة شخصية ولحاجياتهم الخاصة .

على انه بالنسبة للتجهيزات الخاصة بالتقاط البرامج التلفزيونية بواسطة الاقمار الصناعية يجب عليهم الحصول على رخصة سحب لدى المصالح الفنية لوزارة المواصلات .

ولا تسلم رخصة السحب المذكورة الا اذا كانت التجهيزات المستوردة كيف ذكر مطابقة لما نص عليه كراس الشروط الفنية التي جاء بها الفصل 8 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 .

الموافقة

الفصل 9 - كل شخص مادي أو معنوي يرغب في تعاظم مهنة صانع أو بائع أو مجهز محطات ارضية فردية أو جماعية للالتقاط التلفزيوني بواسطة الاقمار الصناعية يجب عليه الحصول سلفا على الموافقة المنصوص عليها بالفصل 7 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 .

الفصل 10 - يخضع تسليم الموافقة للشروط المحددة بهذا الامر ولتقتضيات كراس الشروط المنصوص عليها لهذا الغرض .

الفصل 11 - كل مطلب موافقة يجب ان يرسله صاحبه الى وزارة المواصلات في ظرف مسجل مع اشعار بالتسلم ويذكر به اسمه ولقبه وتاريخ ومكان ولادته وجنسيته ومقر اقامته .

ولا يمكن ان تقدم المطالب الا من طرف الاشخاص الذين يثبتون صفتهم كتجار على معنى الفصل 2 من المجلة التجارية .

واذا كان الامر يتعلق بذات معنوية فيجب عليها الادلاء بنسخة من قانونها الاساسي .

الفصل 12 - يقع تسليم الموافقة من طرف وزير المواصلات بعد أخذ رأي كل من وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني .

الفصل 13 - يمكن سحب الموافقة اذا لم يمثل صاحبها الى المقتضيات المنصوص عليها بالفصلين 10 و 11 من هذا الامر .

التراخيص

الفصل 14 - الترخيص والتصريح المنصوص عليهما بالفصلين 5 و 6 من القانون عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 والمشار اليه اعلاه يقع تسليمهما في شكل ترخيص اداري أو تصريح وذلك حسب الشروط المقررة بهذا الامر .

الا انه عملا بالفصل 7 من القانون عدد 58 لسنة 1977 المؤرخ في 3 اوت 1977 المشار اليه اعلاه تعفى وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام من التراخيص موضوع هذا الامر .

الفصل 15 - التراخيص الادارية المستوجبة بالنسبة لمحطات التقاط الاشارات التلفزيونية المرسله الى نقطة تسلم من قبل وزير المواصلات بعد أخذ رأي وزير الدفاع الوطني والداخلية وفق الشروط الآتي ذكرها :

أولا : يجب ان يقدم المطلب من طرف مجهز مقبول طبقا لاحكام الفصل 12 من هذا الامر .

ثانيا : التجهيز موضوع الترخيص يجب اما ان يكون قد تم التصديق عليه طبق احكام الفصل 7 من هذا الامر واما ان يكون قد وقع الحصول بشأنه على رخصة سحب طبق ما نص عليه الفصل 8 من هذا الامر .

ثالثا : يجب على الطالب ان يسدد المعلوم المتعلق بالترخيص موضوع الطلب .

الفصل 16 - يجب أن يذكر بالترخيص خاصة :

1 - اسم طالب الرخصة ولقبه ومقر اقامته .

2 - نوع التجهيز ووجهته .

3 - بيان هوية المجهز وذكر المراجع الخاصة بالتصديق والموافقة .

الفصل 17 - يخضع استعمال المحطات المعدة للالتقاط الاشارات التلفزيونية التي ترسلها الاقمار الصناعية ذات البث المباشر الى اجراء التصريح في اجل شهر من تاريخ اقامة المحطة أو الكف عن تشغيلها . بوجه هذا التصريح الى وزير المواصلات الذي يحيل منه نسخة الى وزير الداخلية .

ضبط اجراءات

امر عدد 2001 لسنة 1988 مؤرخ في 12 ديسمبر 1988 بتعلق بضبط اجراءات تسليم التراخيص والشروط التي تتم بمقتضاها اقامة واستغلال المحطات الارضية الفردية أو الجماعية للالتقاط الاشارات التلفزيونية بواسطة الاقمار الصناعية .

ان رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد 58 لسنة 1977 المؤرخ في 3 اوت 1977 المتعلق بالمصادقة على مجلة المواصلات السلكية واللاسلكية .

وعلى القانون عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 والمتعلق بالمحطات الارضية الفردية أو الجماعية للالتقاط البرامج التلفزيونية بواسطة الاقمار الصناعية .

وعلى رأي وزير الداخلية والكتاب العام للدفاع الوطني ووزير المواصلات .

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الامر الآتي نصه :

الفصل الأول - تضبط وفقا لاحكام هذا الامر تراخيص الاستغلال واقامة المحطات الارضية للالتقاط الاشارات التلفزيونية بواسطة الاقمار الصناعية المنصوص عليها بالفصل التاسع من القانون المشار اليه اعلاه عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 .

الفصل 2 - تشمل التراخيص المتعلقة بالمحطات الارضية على :

- التصديق

- الموافقة

- التصريح الاداري

- الترخيص

التصديق

الفصل 3 - كل تجهيز للالتقاط التلفزيوني بواسطة الاقمار الصناعية سواء كان مصنوعا بتونس أو مستورد يجب التصديق عليه سلفا من قبل وزارة المواصلات .

الفصل 4 - يجب أن ترسل مطالب التصديق الى وزارة المواصلات مصحوبة بملف التصديق الذي يحتوي على :

- مطلب تصديق محرر على ورق عادي .

- بيان تقني للمعدات .

ويمكن للمصالح الفنية أخذ عينات في أماكن خزن المعدات أو صنعها .

الفصل 5 - تسلم شهادة تصديقا بالنسبة لكل صنف من المعدات اذا كانت المعدات مطابقة لمقتضيات كراس الشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 8 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 1 لسنة 1988 المؤرخ في 15 جانفي 1988 .

الفصل 6 - مطالب التصديق المقدمة من طرف الموردين أو الصانعين ينبغي ان تكون مشفوعة بالموافقة المسلمة طبق للفصل 11 من هذا الامر .

الفصل 7 - بعد النظر في مطابقة المعدات تسلم شهادة تصديق صالحة لمدة خمس سنوات بالنسبة لكل صنف من المعدات المعروضة .

احكام مختلفة

الفصل 18 - يتعين على وزيرى الداخلية والدفاع الوطنى ابلاغ رايهما ، موضوع الفصلين 12 و 15 من هذا الامر الى وزير المواصلات فى اجل شهر ابتداء من تاريخ تسلم الملفات المتعلقة به .
وبانقضاء الاجل المذكور يعتبر الراى ايجابيا ويمكن لوزير المواصلات ان يسلم حسب الحال اما التصديق او الترخيص .
الفصل 19 - تسلم التراخيص لمدة سنة قابلة للتجديد ضمنا وتنتهى صلاحيتها وجوبا :

1 - فى صورة العدول صراحة من طرف المستفيد بها .

2 - فى حالة ما اذا اصبح التجهيز موضوع الترخيص غير قابل للاستعمال او وقع التقويت فيه .

3 - فى صورة عدم دفع المعاليم .

4 - فى صورة ما اذا اصبح التجهيز باليا او غير مطابق لمقتضيات كرايس الشروط .

الفصل 20 - وزير الداخلية والكاتب العام للدفاع الوطنى ووزير المواصلات مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى 12 ديسمبر 1988 .

عن رئيس الجمهورية
وبتفويض منه
الوزير الاول
الهادى الجكوش